الإعتقادات الحليّة

محب الدين
أنور غني الموسوي الحلي



دار أقواس للنشر
العراق ١٤٤٣

الاعتقادات الحلّيّة

أنور غني الموسوي

الاعتقادات الحلّية

أنور غني الموسوي

دار اقواس للنشر

العراق ١٤٤٣

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد وال محمد. ربنا اغفر لنا ولإخواننا المؤمنين.

ان الاعتقادات الدينية لا بد ان يتوصل اليها الانسان بنفسه ويكفي فيها كل علم عرفي من الدليل، سواء كان بالإدراك المباشر او الاستدلال او الخبر الذي شواهده. ولذلك فالاعتقادات الدينية حقيقة هي ما في الصدور مما فهم وعلم من القران والسنة ولا يمكن بحال من الاحوال وضع قائمة معينة محددة بالعقائد التي يجب ان يعتقدها المؤمن، بل كل ما يفهم بإخلاص وتفكر وصدق وعلم من القران فهو عقيدة اسلامية، ولقد ذكرت في مناسبات عدة انه لا يجب توحيد الاعتقادات بل

ولا الاعمال، وان كان الحق الواقعي واحد يعلمه اهل العلم، وانه لا بد في كل عصر عالم بالحق حقا ويحكم به والا بطلت آيات القران. واما غير العالم الولي من الناس فانه معذورين بالعلم الظاهري وان خالف الواقع بشرط الا يكون مخالفا للقران والسنة وان يكون الاعتقاد والعمل مستند اليهما وله شواهد منهما. وبينت في كتابي (عامية الفقه) ان معرفة ذلك وظيفة العامي ولا يشترط فيها توسط الفقيه وان كان عونا ومساعدا للفهم. فكل انسان من حقه بل وواجبه ان يعرف الاعتقادات والاعمال من القران والسنة وكل ما يتوصل اليه منهما وكان له شاهد من المعارف الثابتة المحكمة من القران والسنة صح له العمل به. وهذا الكتاب في الاعتقادات التي اعتقدها انا ولا افرضها على احد ولا ادعي انها اعتقادات احد غيري. فهنا اورد ما فهمته وعرفته من المعارف الثابتة من القران

والسنة وجردت القول لان الكتاب هو تلخيص لكتابي (تلخيص اوائل المقالات) والله الموفق.

العلم

فصل في بيان العلم

إن العلم بالله – عز وجل – وأنبيائه (عليه السلام) وبصحة الدين لا يصح أن يكون من جهة الاضطرار، ولا يحصل على الأحوال كلها إلا من جهة الاكتساب ولا يحصل العلم في حال من الأحوال من جهة القياس. وليس التدبر والتفكر والتفرع والاستنباط من النص قياسا.

فصل: في العقل والسمع

ان العقل يستقل بمعارف كلية الا ان جزئيات الشريعة لا بد فيها من السمع. والشرع لا يأمر

بالقبيح عند العقلاء. والفاحشة والمنكر هو من القبيح عقلائيا.

فصل في القران

ان رسول الله صلى الله عليه واله جمع القران على حياته، وكان لأهل البيت والصحابة مصاحف جامعة للقران في بعضها تفسير مدرج. والشواهد والثوابت والقطعي ان القران لم يحرف لا بكلمة ولا بحرف ولا بتأليف ولا بترتيب وان ما بين ايدينا من مصحف هو قران رسول الله وقران اهل البيت وقران الصحابة وجميع المسلمين وهو نفسه عند الامام المهدي عليه السلام.

فصل في جهة إعجاز القرآن

إن جهة ذلك هو ان اهل الفصاحة واللسان عن المعارضة للنبي (ص) بمثله في النظام عند تحديه لهم، وعدم الإتيان بمثله وإن كان في مقدورهم دليلا على نبوته (ص)، وهذا مستمر الى آخر الزمان، وهذا من أوضح برهان في الاعجاز وأعجب بيان

فصل في ناسخ القرآن ومنسوخه

(إن في القرآن ناسخا ومنسوخا كما أن فيه محكما ومتشابها بحسب ما علمه الله من مصالح العباد. قال الله – عز اسمه –: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت

بخير، منها أو مثلها). والنسخ في القرآن إنما هو نسخ متضمنه من الأحكام وليس هو رفع أعيان المترل منه.

فصل في نسخ القرآن بالسنة

إن القرآن ينسخ بعضه بعضا ولا ينسخ شيئا منه السنة بل تنسخ السنة به كما تنسخ السنة بمثلها من السنة . وليس يصح أن يماثل كتاب الله تعالى غيره، ولا يكون في كلام أحد من خلقه خير منه.

فصل في العلم بصحة الأخبار.

إن العلم بصحة الأخبار طريقه الاستدلال وهو حاصل من جهة الاكتساب، ولا يصح وقوع شئ

منه بالاضطرار. ولا بد من شواهد واضحة للخبر للقول بصحته.

فصل في القطع بالأخبار

إن التواتر المقطوع بصحته في الأخبار هو نقل الجماعة التي يستحيل في العادة أن تتواطأ على افتعال خبر فينطوي ذلك ولا يظهر على البيان، وهذا أمر يرجع إلى أحوال الناس واختلاف دواعيهم وأسبابهم. وكل خبر يوجب نقله القطع فهو متواتر. وليس للمتواتر موضوعية بل لبلوغ الخير القطع لان العلم القطعي مقدم على العلم غير القطعي ولا يصح العمل بالظن مطلقا.

فصل في التقية

التقية لا تجوز ولا شاهد لها بل الشواهد خلافها وما يستدل من آيات عليها لا دلالة فيه.

فصل في الاسم والمسمى

(إن الاسم غير المسمى كما تقدم من القول في الصفة وأنها في الحقيقة غير الموصوف)

فصل في الإجماع

إن إجماع الأمة الموافق للقران والسنة حجة لتضمنه قول الوصي عليه السلام. او اجماع الشيعة او اجماع المخالفين فليس حجة وكذا الاجماع المخالف للقران اوللسنة لا حجية فيه.

فصل في أخبار الآحاد

لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن يعمل بخبر الواحد في الدين إلا أن يشهد له القران والسنة.

فصل في الاجتهاد

الاجتهاد قديما هو القول من دون التفرع من نص وهو ممنوع اما الاستنباط من النص والتفرع منه وهو ما يسمى اجتهادا الان فهو ليس الاجتهاد الممنوع. بل الاجتهاد التفرعي ران توقف عليه العمل وجب وإن كل حادثة ترد فعليها نص عام يشملها حكمه.

فصل في التقليد

التقليد للقران والسنة واجب ولما يقوله الوصي واجب، فان غاب الوصي ولم يكون نص خاص واجتهد الفقيه مبينا للقران والسنة ومتفرعا عنها كان قوله من السنة الدلالية فيتعين العمل بها وان علم قول غيره وخالفه اخذ بما له شاهد من القران والسنة منهما. هذا في الاحكام الفردية اما في الاحكام العامية التي تجري على عامة المجتمع فان القول فيها زمن الغيبة هو لنائب الوصي.

التوحيد

فصل في التوحيد

إن الله – عز وجل – واحد في الإلهية والأزلية لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وأنه فرد في المعبودية لا ثاني له فيها على الوجوه كلها والأسباب.

فصل في الصفات

إن الله – عز وجل اسمه – حي لنفسه لا بحياة ، وأنه قادر لنفسه و عالم لنفسه لا بمعنى كما ذهب إليه المشبهة من أصحاب الصفات ولا الأحوال المختلفات.

إن كلام الله تعالى محدث. كما نص القران

إن القرآن كلام الله ووحيه، وأنه محدث كما وصفه الله تعالى.

إن الله تعالى مريد و إن إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله، وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال.

لا يجوز تسمية الباري تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه (ص) وكذلك ألقول في الصفات .

فصل وصف الباري تعالى بأنه سميع بصير وراء ومدرك

إن استحقاق القديم سبحانه لهذه الصفات الذاتية حقيقي بلا حسية ولا تشبيه وكل الاستلازمات المنتهية الى التعدد في القديم وما له شاهد هو رد

علمها الى الله تعالى وبما لا يقتضي تشبيها ولا تعددا ولا تركيبا ولا حدوثا. واما صفات الافعال فهلي خلق منه تعالى.

فصل في علم الله تعالى بالأشياء قبل كونها

إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه، وإنه لا حادث إلا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوما إلا وهو عالم بحقيقته، وإنه سبحانه لا يخفى عليه شئ في الأرض ولا في السماء.

فصل في معاني الصفات

إن وصف الباري تعالى بأنه حق قادر عالم يفيد معاني معقولات ليست الذات ولا أشياء تقوم بها وهي ليست لشيء زائد عن الذات.

فصل في وصف الباري تعالى بالقدرة على العدل وخلافه

إن الله – جل جلاله – قادر على خلاف العدل كما أنه قادر على العدل، إلا أنه لا يفعل جورا ولا ظلما ولا قبيحا)

إنه سبحانه قادر على ما علم أنه لا يكون، وهو على كل شيء قدير.

فصل نفي الرؤية على الله تعالى بالأبصار

إنه لا يصح رؤية الباري سبحانه بالأبصار، لا في الدنيا ولا في الاخرة ولا في اليقظة ولا في المنام.

فصل في العدل والخلق

إن الله – عز وجل – عدل كريم، خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بهدايته، بدأهم بالنعم وتفضل عليهم بالإحسان، لم يكلف أحدا إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة. لا عبث في صنعه ولا تفاوت في خلقه لا قبيح في فعله، جل عن مشاركة عباده

في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال. لا يعذب أحدا إلا على ذنب فعله، ولا يلوم عبدا إلا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرة فإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما.

فصل في المنع من إطلاق لفظ (خالق) على أحد من العباد

إن الخلق يفعلون ويحدثون ويخترعون ويصنعون ويكتسبون، ولا أطلق القول عليهم بأنهم يخلقون ولا أقول إنهم خالقون، ولا أتعدى ذكر ذلك فيما ذكر الله تعالى، ولا أتجاوز به مواضعه من القرآن.

فصل في اللطف والأصلح

إن الله تعالى لا يفعل بعباده ما داموا مكلفين إلا أصلح الأشياء لهم في دينهم ودنياهم وإنه لا يدخرهم صلاحا ولا نفعا، وإن من أغناه فقد فعل به الأصلح في التدبير، وكذلك من أفقره ومن أصحه ومن أمرضه فالقول فيه كذلك.

إن ما أوجبه أصحاب اللطف من اللطف إنما وجب من جهة الجود والكرم لا من حيث ظنوا أن العدل أوجبه وأنه لو لم يفعله لكان ظالماز

فصل في المعرفة

إن المعرفة بالله تعالى اكتساب، وكذلك المعرفة بأنبيائه – عليهم السلام – وكل غائب، وإنه لا يجوز الاضطرار إلى معرفة شئ مما ذكرناه.

فصل في أن الله لا يعذب إلا على ذنب

إن الله – جل جلاله – عدل كريم لا يعذب أحدا إلا على ذنب اكتسبه أو جرم اجترمه أو قبيح نهاه عنه فارتكبه.

النبوة

فصل في النبوة، أهي تفضل أو استحقاق؟

إن تعليق النبوة تفضل من الله تعالى على من اختصه بكرامته لعلمه بحميد عاقبته واجتماع الخلال الموجبة في الحكمة بنبوته في التفضيل على من سواه.

فصل في الفرق بين الرسل والأنبياء – عليهم السلام –

كل رسول من البشر فهو نبي ولكن من الرسل من ليس بنبي بل من ليس ببشر. وفي عرف الشرع لا

يطلق الرسول الا على نبي فلا يوصف بذلك لا امام ولا غيره.

والله قد يبعث رسولا يجدد شريعة من تقدمه وإن لم يستأنف شرعا ويؤكد نبوة من سلف وإن لم يفرض غير ذلك فرضا.

فصل في أن النبي – صلى الله عليه وآله – كان كاملا يحسن الكتابة

إن الله تعالى لما جعل نبيه (ص) جامعا لخصال الكمال كلها وخلال المناقب بأسرها لم تنقصه منزلة بتمامها يصح له الكمال ويجتمع فيه الفضل، و الكتابة فضيلة من منحها فضل ومن حرمها نقص،

ومن الدليل على ذلك أن الله تعالى جعل النبي (ص) حاكما بين الخلق في جميع ما اختلفوا فيه فلا بد أن يعلمه الحكم في ذلك، وقد ثبت أن أمور الخلق قد يتعلق أكثرها بالكتابة فتثبت بها الحقوق وتبرئ بها الذمم وتقوم بها البينات وتحفظ بها الديون وتحاط بها الأنساب، وأنها فضل تشرف المتحلي به على العاطل منه، وإذا صح أن الله – جل اسمه – قد جعل نبيه بحيث وصفناه من الحكم والفضل ثبت أنه كان عالما بالكتابة محسنا لها.)

(وشئ آخر وهو أن النبي لو كان لا يحسن الكتابة ولا يعرفها لكان محتاجا في فهم ما تضمنته الكتب من العقود وغير ذلك إلى بعض رعيته، ولو جاز أن يحوجه الله في بعض ما كلفه الحكم فيه إلى بعض رعيته لجاز أن يحوجه في جميع ما كلفه الحكم فيه إلى سواه وذلك مناف لصفاته ومضاد لحكمة باعثه، فثبت أنه (ص) كان يحسن الكتابة.)

وشئ آخر وهو قول الله سبحانه: (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين)، ومحال أن يعلمهم الكتاب وهو لا يحسنه كما يستحيل أن يعلمهم الحكمة وهو لا يعرفها.

فصل في آباء رسول الله (ص) وأمه وعمه أبي طالب – رحمة الله تعالى عليهم –

أن آباء رسول الله (ص) من لدن آدم إلى عبد الله بن عبد المطلب مؤمنون بالله – عز وجل – موحدون له. وأن عمه أبا طالب – رحمه الله – مات مؤمنا، وأن آمنة بنت وهب كانت على التوحيد. وان اهل البيت يشمل امهات الانبياء

والائمة كما يشمل اباؤهم. وان عبد المطلب وعبد الله ابو النبي واوبو طالب كانوا اوصياء.

فصل في المفاضلة بين الأنبياء والملائكة – عليهم السلام –

أن أنبياء الله تعالى – عز وجل – ورسله من البشر أفضل من الملائكة.

فصل في العصمة ما هي؟

إن العصمة في أصل اللغة هي ما اعتصم به الانسان من الشئ كأنه امتنع به عن الوقوع فيما يكره، وليس هو جنسا من أجناس الفعل، ومنه قولهم: (اعتصم فلان بالجبل) إذا امتنع به، ومنه سميت (العصم) وهي وعول الجبال لامتناعها بها. والعصمة من الله تعالى هي التوفيق الذي يسلم به الانسان مما يكره إذا أتى بالطاعة، وذلك مثل إعطائنا رجلا غريقا حبلا ليتشبث به فيسلم، فهو إذا أمسكه واعتصم به سمي ذلك الشئ عصمة له لما تشبث وسلم به من الغرق ولو لم يعتصم به لم يسم (عصمة)، وكذلك سبيل اللطف إن الانسان

إذا أطاع سمي (توفيقا) و (عصمة)، وإن لم يطع لم يسم (توفيقا) ولا (عصمة)، وقد بين الله ذكر هذا المعنى في كتابه بقوله: (فاعتصموا بحبل الله جميعا)، وحبل الله هو دينه، ألا ترى أنهم بامتثال أمره يسلمون من الوقوع في عقابه، فصار تمسكهم بأمره اعتصاما، وصار لطف الله لهم في الطاعة عصمة، فجميع المؤمنين من الملائكة والنبيين والأئمة بهذا المعنى العام معصومون لأنهم متمسكون بطاعة الله تعالى. والعصمة تتفاوت، حتى تبلغ المعنى الخاص وهو الكون عالم رضا الله تعالى وان تفاوتت الاحوال في الازمان من صعود ونزول في تلك الدرجات.

فصل في عصمة الأنبياء – عليهم السلام –

إن جميع أنبياء الله – صلوات الله عليهم – معصومون عصمة غيبية وليست ظاهرية فلا يخرجون من عالم الرضا. ولا يقع منهم قبيح ويتفاوتون في درجة عصمتهم ولا يخرجون من عالم الرضا. وكذا الكلام في الاوصياء.

فصل في صدق منامات الرسل والأنبياء

منامات الرسل والأنبياء صادقة.

فصل في احتمال الرسل والأنبياء والأئمة الآلام وأحوالهم بعد الممات

(إن رسل الله تعالى من البشر وأنبياءه والأئمة من خلفائه محدثون مصنوعون تلحقهم الآلام، وتحدث لهم اللذات، وتنمي أجسامهم بالأغذية، و تنقص على مرور الزمان، ويحل بهم الموت ويجوز عليهم الفناء.

(أما أحوالهم بعد الوفاة فقد قال الله تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتيهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم أن لا خوف عليهم. ولا هم يحزنون)

الامامة

فصل: وجود امام في كل زمان

لا بد في كل زمان من إمام موجود يحتج الله – عز وجل – به على عباده المكلفين.

أن إمام الدين لا يكون إلا معصوما من الخلاف لله تعالى، عالما بجميع علوم الدين، كاملا في الفضل.

أن الإمامة لا تثبت إلا بالنص على عينه والتوقيف.

أن الإمامة بعد النبي (ص)، في علي والحسن والحسين ومن بعد في ولد الحسين (عليه السلام) إلى آخر العالم)

أن رسول الله – صلى الله عليه والله – استخلف أمير المؤمنين عليه السلام في حياته ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك فقد اجتهد خلاف النص.

ان النبي (ص) نص على إمامة الحسن والحسين بعد أمير المؤمنين – عليه السلام –، وأن أمير المؤمنين (ع) أيضا نص عليهما كما نص الرسول (ص).

ان الرسول صلى الله عليه واله نص على كل امام باسمه وأخبر به السابق منهم اللاحق حتى تصل الى الاخير.

أن الأئمة بعد الرسول (ص) اثنا عشر إماما. والنص بالائمة الاثني عشر ثابت عند غير الشيعة لكنه اختلفوا معهم في الاعيان وحجة الشيعة على قولهم النصوص القرآنية والسنية.

ان الامامة للنبي فان غاب فللوصي فان غاب الوصي فلنائب الوصي وهو العالم العامل الذي يقدمه الفقهاء والاصل انه واحد للامة لكن ان تعددت البلدان وكان حرجيا ان يكون واحدا فهو المقدم في البلد.

فصل في الإمامة، أهي تفضل من الله – عز وجل – أم استحقاق؟

إن تكليف الإمامة في معنى التفضل به على الإمام كالنبوة على ما قدمت من المقال.

فصل في أحكام الأئمة (ع)

الامام يجوز ان تخفى عليه بعض الامور لأنه لا يعلم الغيب الا انه ليس في الحكم والامام لا يحكم بخلاف الباطن فانه ظلم عرفا الا انه يجريه بطريقة توافق الظاهر فلا يرتاب الناس.

فصل في معرفة الأئمة (ع) بجميع الصنايع وساير اللغات

الشواهد انهم لا يعلمون كل ذلك.

فصل في الإيحاء إلى الأئمة وظهور المعجزات

نزول الوحي عليهم والإيحاء بالأشياء إليهم ممنوع ومن يزعم أن أحدا بعد نبينا (ص) يوحى إليه بشريعة فقد أخطأ وكفر.

ومنع بعثة نبي بعد نبينا (ص) وانخلاف دين النبي (ص) من جهة اليقين والاضطرار.

أما ظهور المعجزات عليهم فإنه من الممكن الذي ليس بواجب.

فصل في علم الأئمة (ع) بالغيب

إن الأئمة من آل محمد (ص) قد يعرفون ما يكون

قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاهم ولا شرطا في إمامتهم، وإنما أكرمهم الله تعالى به وأعلمهم إياه للطف في طاعتهم و التمسك بإمامتهم. . فأما إطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بين الفساد، لأن الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلا الله – عز وجل.

فصل في المفاضلة بين الأئمة والأنبياء – عليهم السلام –

القول فضل الأئمة (ع) من آل محمد (ص) على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد (ص) لا شاهد له. والصحيح فضل الأنبياء كلهم على سائر الاوصياء (ع)

فصل: القول في الشيعة

الشيعة عرفا وشرعا هم من قال بالأئمة الاثني عشر فلا يدخل فيهم من خالفهم.

والاسم الشرعي هو (اهل الولاية) والاسم الموضوعي هو الاثني عشرية والعرفي الان الشيعة يطلق على من قال بذلك دون غيرهم. بل هو الشرعي. فلا داعي لتعبير الامامية مع ما فيه من اشكالات.

فصل في المتقدمين على أمير المؤمنين – عليه السلام –

أن المتقدمين على أمير المؤمنين –عليه السلام – مخطئون اجتهدوا ويرجى ان يغفر لهم فهم مهاجرون رضي الله عنه في كتابه. وواجب الاستغفار لمن سبقونا بالايمان ثابت بالقران.

فصل في محاربي أمير المؤمنين – عليه السلام

أن أهل البصرة والشام الذي حاربوا امير المؤمنين عليه السلام حالهم حال من تقدم عليه والكلام هنا

كالكلام وواجب الاستغفار لمن سبقونا بالايمان جار هنا ايضا.

والخوارج على أمير المؤمنين (ع) حالهم كحال من سبق.

فصل في جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة

(أن من أنكر اطاعة ولي الامر وهو الامام بالمعنى الذي يفهمه فمخالف للقران وفيه خلل ايمان. واما انكار امامة اهل البيت عليهم السلام خاصة مع الايمان بالله ورسوله فلا يخرجه من اخلاص الايمان.

فصل في ولاة الأئمة – عليهم السلام –

ليس بواجب عصمة ولاة الأئمة (ع) وواجب علمهم بجميع ما يتولونه وفضلهم فيه على رعاياهم لاستحالة رئاسة المفضول على الفاضل فيما هو رئيس عليه فيه، وليس بواجب في ولايتهم النص على أعيانهم، فتعيين نائب الامام قد يكون تعيني وليس تعييني.

الدنيا

فصل في ابتداء خلق البشر

ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام وخلقه له زوجة واسكنهما جنة من جنان الدنيا ثم اخرجهما منها وجعلهما في الارض. وكلاهما لا يخالفنا مطلقات القران في النشأت والتطور وآدم لا اب له ولا ام. ولا قطع بذلك بالنسبة لزوجته حواء ولا قطع بعدم خلق اخر معه جاءت منهم.

فصل في الرجعة

رجوع بعض الناس للحياة يشهد به القران. واما ان يعلم من يرجع وان يعلم الراجع فلا يصح ورجععة اهل البيت باجسادهم فيه منع. ورواية رجعتهم تحمل على دولتهم اي رجعة الحكم اليهم بالمهدي عليه السلام.

فصل في البداء

البداء لا يصح . وان لله ان يقدم وان يؤخر.

فصل في تكليف الملائكة

إن الملائكة مكلفون وموعودون ومتوعدون. قال الله تبارك و تعالى: (ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين). وإنهم معصومون مما يوجب لهم العقاب بالنار وليس مجبورين.

فصل في نزول الملكين على أصحاب القبور ومساءلتهما عن الاعتقاد

إن ذلك صحيح اجمالا.

فصل في تنعيم أصحاب القبور وتعذيبهم.

تنعم بعض الموتى وشقاء بعضهم واضح في القران ويشار اليه بأحوال القبر والمسألة غيبية.

فصل في إبليس أهو من الجن أم من الملائكة؟

ان إبليس من الجن خاصة، وإنه ليس من الملائكة بالمعنى الخاص، قال الله تعالى: (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) فاسم الملائكة له معنى خاص وهو المراد به النورانيين المطيعين واسم عام يشمل اجناس مختلفة غير النورانيين.

فصل في تعذيب الميت ببكاء الحي عليه

إن هذا جور لا يجوز في عدل الله تعالى وحكمته.

الاخرة

فصل في الوعيد

الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل السلام ولا الصالحين من الموحدين غير المنكرين لرسول الله صلى الله عليه واله.

أن من عذب بذنبه من أهل الاقرار والمعرفة والصلاة لم يخلد في العذاب وأخرج من النار إلى الجنة فينعم فيها على الدوام.

فصل القول في الشفاعة

الشفاعة واسعة والشاهد انها للأنبياء والاوصياء والصالحين.

فصل في الحساب

المؤمنون الصالحون يوفون أجورهم بغير حساب. فالحساب لغيرهم.

فصل في الكفار وهل فيهم من يعرف الله – عز وجل – وتقع منهم الطاعات؟

إنه ليس يكفر بالله – عز وجل – من هو به عارف وغير المسلم الموحد لله المستقيم على شريعته له اجره.

فصل في أهل الآخرة، وهل هم مختارون لأفعالهم أو مضطرون؟

إن أهل الآخرة مختارون لما يقع منهم من الأفعال وليسوا مضطرين ولا ملجئين وإن كان لا يقع منهم الكفر والعناد.

إن الذي يرفع توهم وقوع الفساد منهم وقوع دواعيهم إليه لا ما ذهب إليه من خالف في ذلك من الالجاء والاضطرار.

فصل في خلق الجنة والنار

إن الجنة والنار في هذا الوقت مخلوقتان. والفرق بين الدنيا والاخرة ليس زماني فقط بل زمكاني، متعلق بحال المكلفين المحاسبين وليس بحال الجنة والاخرة.

الايمان

القول في الاسلام والإيمان

الايمان لفظ مشترك فهو متشابه وقد يطلق احيانا على الاقرار والاسلام واحيانا على الطاعة واحيانا على الهدى والمعرفة الحقة.

فصل في الأسماء والأحكام

مرتكب الكبائر من أهل الاسلام لا يخرج بذلك عن الاسلام، وأنه مسلم وإن كان متمردا فهو فاسق ولا يكفر.

فصل في التوبة وقبولها

أن قبول التوبة تفضل من الله – عز وجل – وليس بواجب .

فصل في التوبة من قتل المؤمنين

(من قتل مؤمنا ثم أراد التوبة مما فعله فعليه أن يسلم نفسه إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا استقالوا منه

وإن شاؤوا ألزموه الدية وإن شاؤوا عفوا عنه، وإن فعله كانت توبته مقبولة وسقط عنه بها عقاب.

فصل في صغائر الذنوب

إنه ليس في الذنوب صغيرة في نفسه وإنما يكون فيها الإضافة إلى غيره.

فصل في أصحاب البدع .

أن أصحاب البدع ليسوا كفار ولا يكفر المسلم الا بتكذيب رسول الله صلى الله عليه واله صراحة.

فصل في التوبة

في التوبة مقبولة من كل عاص ما لم ييأس من الحياة، قال الله – عز وجل –: (وليست التوبة للذين

يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن، ولا الذين يموتون وهم كفار) وقوله سبحانه: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون).

فصل في الشهادة

(إن الشهادة منزلة يستحقها من صبر على نصرة دين الله تعالى صبرا قاده إلى سفك دمه وخروج نفسه دون الوهن منه في طاعته تعالى، وهي التي يكون صاحبها يوم القيامة من شهداء الله وأمنائه وممن ارتفع قدره عند الله وعظم محله حتى صار

صديقا عند الله مقبول القول لاحقا بشهادته الحجج من شهداء الله حاضرا مقام الشاهدين على أممهم من أنبياء الله – صلوات الله عليهم – قال الله عز وجل: (وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين). وقال: (أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم). فالرغبة إلى الله تعالى في الشهادة إنما هي رغبة إليه في التوفيق للصبر المؤدي إلى ما ذكرناه، وليست رغبة في فعل الكافرين من القتل بالمؤمنين لأن ذلك فسق وضلال، و الله تعالى يجل عن ترغيب عباده في أفعال الكافرين من القتل وأعمال الظالمين.

وإنما يطلق لفظ الرغبة في الشهادة على المتعارف من إطلاق لفظ الرغبة في الثواب، وهو فعل الله تعالى فيمن وجب له بأعماله الصالحات، وقد يرغب أيضا الانسان إلى الله تعالى في التوفيق لفعل بعض مقدوراته، فتعلق الرغبة بذكر نفس فعله دون

التوفيق كما يقول الحاج: (اللهم ارزقني العود إلى بيتك الحرام) والعود فعله وإنما يسأل التوفيق لذلك والمعونة عليه، ويقول: (اللهم ارزقني الجهاد وأرزقني صوم شهر رمضان) وإنما مراده من ذلك المعونة على الجهاد والصيام)

فصل القول في الطبع والختم

(إن الطبع من الله تعالى على القلوب والختم بمعنى واحد وهو الشهادة عليها بأنها لا تعي الذكر مختارة ولا تعتمد على الهدى مؤثرة لذلك غير مضطرة، وذلك معروف في اللسان، ألا ترى إلى قولهم: (ختمت على فلان بأنه لا يفلح) يريدون بذلك قطعت بذلك شهادة عليه وأخبرت به عنه وأن الطبع على الشئ إنما هو علامة للطابع عليه. وإذا

كانت الشهادة من الله تعالى على الشئ علامة لعباده جاز أن يسمى طبعا وختما.)

فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان فرض على الكفاية وأما بسط اليد فيه فهو متعلق بالامام او نائبه. وان تسلط غيره على الحكم فما يجريه المتسلط من عدل فهو ممضى.

فصل فيمن قضى فرضا بمال حرام

إن فرائض الله تعالى غير مجزية لمن ارتكب نهيه في حدودها لأنها إنما تكون مؤداة بامتثال أمره فيها على الوجه الذي يستحق الثواب عليها، فإذا خالف

المكلف فيها الحد وتعدى الرسم وأوقع الفعل على الوجه الذي نهى عنه كان عاصيا .

فصل في معاونة الظالمين والأعمال من قبلهم

إن معاونة الظالمين على الظلم والعدوان محظور لا يجوز. وأما التصرف معهم في الأعمال فإنه يجوز فيما لا يكون عصيانا وأما الاكتساب منهم فجايز. وأما ما في أيديهم من أموال الناس فلا يحل لأحد تناول شئ منها.

فصل في حقيقة التوبة

إن حقيقة التوبة هو الندم على ما فات على وجه التوبة إلى الله – عز وجل – والعزم على ترك المعاودة إلى مثل ذلك الذنب.

ومن شرط التوبة إلى الله سبحانه من مظالم العباد الخروج إلى المظلومين من حقوقهم بأدائها إليهم أو باستحلالهم منها على طيبة النفس.

انتهى والحمد لله



أنور غني الموسوي طبيب وشاعر وباحث اسلامي من العرق. ولد في ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٢ هجري (١٩٧٣ميلادي) في بابل. درس في النجف الطب والفقه. مؤلف لأكثر من مائتي كتاب وظهر اسمه في عشرات المجلات والمختارات الادبية العالمية، وحاز على جوائز عدة ورشح لجائزة البوشكارت. يكتب باللغتين العربية والانجليزية ويعتمد منهج عرض المعارف على القرآن في الشريعة.



دار أقواس للنشر - العراق